

Distr.
GENERALS/2000/215
15 March 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسكأولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بأحكام الفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويتضمن تفصيلا للتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقرير المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1260) واستعراضا لبعض الأنشطة الداعمة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أثناء الفترة نفسها.

٢ - ولا يزال ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك جاك بول كلاين يتولى قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويبلغ القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة التي يتولى قيادتها المفوض دتليف بوفيت ٢٠٥٧ فردا. ويبلغ قوام القوة في ١ آذار/مارس ١٨٣٧ فردا، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى نقل بعض أفراد القوة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر المرفق).

ثانياً التقدم المحرز في تنفيذ الولايةإعادة تشكيل الشرطة

٣ - بدأ العمل على جمع البيانات والتحري الأولي لسجل أفراد إنفاذ القوانين بسرعة وتم في ١ آذار/مارس ٢٠٠٠ تسجيل أكثر من ٥٥٠٠ فردا وتم التحري المسبق عن ٣٣٠٠ فردا. ولم يكن ١٢٠ فردا منهم مستوفين للحد الأدنى من المعايير المطلوبة ولن يؤذن لهم مفوض قوة الشرطة الدولية بممارسة صلاحيات الشرطة. وفي المرحلة الثانية من هذا المشروع، سيخضع الأفراد إلى مزيد من التحري المتعمق قبل البت النهائي في تكليفهم بمهام في المستقبل. وسيؤدي هذا المشروع الأساسي إلى تشكيل أول مصرف بيانات شاملة عن قوام أفراد الشرطة وتكوينها ومركز نحو ٢٠٠٠٠ من أفراد الشرطة المأذون بهم في البوسنة والهرسك.

٤ - ويجري تحقيق تقدم مطرد نحو تغيير تكوين قوة الشرطة لكي تعكس على نحو أفضل الطابع المتعدد الأعراق للمجتمعات المحلية التي تخدمها. ويحضر ما يربو على ٣٢٠ شرطيا من أبناء الأقليات دورات تدريبية حاليا، أو أنهم

../..

تخرجوا بالفعل من أكاديميتي الشرطة في كلا الكيانين. ويتم المتخرجون من الصفوف الأولى المتعددة الأعراق فترة ستة أشهر من التدريب الميداني قبل نشرهم بصورة دائمة في مناطق الأقليات، رهنا بتقديم المساعدة الكافية لإصلاح المساكن في هذه المناطق. وبدأ الصف الثالث في أكاديمية الشرطة المتعددة الأعراق في جمهورية صربسكا، الذي يتألف من ٧٤ طالبا في أواخر شباط/فبراير. ومن أجل تيسير النشر الطوعي لأفراد الشرطة المتمرسين بين الكيانين تم وضع دورة دراسية تذكيرية للنازحين من ضباط الشرطة السابقين الراغبين في العودة إلى مسقط رأسهم. وسيساعد هذا العمل على تصحيح الاختلال العرقي الراهن في قوة الشرطة.

٥ - وفي مبادرة هامة، قامت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ١ آذار/مارس بإنشاء الاجتماع الاستشاري الوزاري المشترك بين الكيانين المعني بمسائل الشرطة لتيسير إبرام اتفاقات تتعلق بإنفاذ القوانين بين الكيانين ووضع الإجراءات اللازمة لتوظيف أفراد الشرطة من أبناء الأقليات ونشرهم الطوعي. وسيلتقي الاجتماع الاستشاري الوزاري مرة كل شهر على صعيد الكيان وعلى المستوى الوزاري من وزراء الكانتونات.

٦ - كما شرعت البعثة في برنامج لمفوض الشرطة يرمي إلى إقرار تسلسل قيادي وحيد في قوات الشرطة التابعة للكانتونات بقيادة مفوض للشرطة محترف ومستقل يتم اختياره على أساس الجدارة لا على أساس الأصل العرقي ويتم عزله عن التأثيرات السياسية. وتأمل البعثة بهذه الطريقة تحقيق بعض التقدم في إزالة السيطرة السياسية والتسلسل القيادي الموازي في هياكل الشرطة بالاتحاد، وهي مسألة خطيرة في الكانتونات المختلفة الأعراق التي لا يزال التسلسل القيادي الموازي والقائم على أساس عرقي سائدا فيها. وفي هذه الكانتونات، لا تزال الجرائم الخطيرة التي ترتكب بين الأعراق، بما في ذلك الاعتداء والتخويف والقتل، ما تظل في معظم الأحوال دون تحقيق ودون عقاب. وفي الأسابيع الأخيرة، شرع كانتون سرايفو ووزارة الداخلية الاتحادية في عملية إنشاء مناصب مفوضي الشرطة على هذا النحو.

٧ - ويعد توحيد قوات الشرطة المتخصصة، بعد ١٨ شهرا من الجهود المكثفة التي بذلتها البعثة، إنجازا كبيرا. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أنجزت البعثة توحيد وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد في سرايفو وإغلاق ثكنات الشرطة الخاصة الكرواتية المنفصلة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، انتهت وزارة الداخلية الاتحادية من إعادة تشكيل وحدة مكافحة الإرهاب التي تضم عناصر من الكروات والبشناق بصورة متناسبة يتلقون حاليا دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر بقيادة قوة الشرطة الدولية. وفي جمهورية صربسكا، شرع أفراد لواء مكافحة الإرهاب في قوة الشرطة السابقة المرغوب فيهم في تدريب نفسي وبدني للدخول في قوة الشرطة المتخصصة الجديدة التي كان من المقرر أن يكتمل تزويدها بالأفراد بحلول آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، سيتم تعيين المشتركين في مكان العمل مع قوة الشرطة الدولية ويتم نقل هذه القوة من إشراف قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات، بموجب المرفق ١ ألف لاتفاقات دايتون، إلى القيادة المدنية، بموجب المرفق ١١.

٨ - وفي شباط/فبراير، قامت البعثة بتنظيم الاجتماع الأول لقادة وحدات الشرطة المتخصصة للكانتونات ونوابهم. وقد اتفق كل من البشناق والكروات على تحسين التعاون التنفيذي والقيام بتمرينات مشتركة. وفي الأجل الطويل، ستحل هذه الوحدات المتخصصة محل التدخل الدولي في مكافحة الشغب وفي حالة التهديد الخطير للأمن العام. ولذلك، كفالة توحيد هذه الوحدات وتدريبها تتسم بالأولوية في الأجل الطويل.

٩ - ويعد إنشاء شرطة فعالة للمحاكم أمراً أساسياً لتوفير الأمن للمحاكم وموظفي القضاء والشهود وإنفاذ القرارات القضائية. وتقوم وحدة شرطة المحاكم بمساعدة الممثل السامي في صياغة التعديلات على قانون شرطة المحاكم بالاتحاد، وما يتصل به من قواعد وأنظمة. وفي الاتحاد، تم إقرار عملية الاختيار لتوظيف الموظفين وتم وضع البرنامج التدريبي. بيد أن تخصيص الاعتمادات الكافية في الميزانية لإنشاء شرطة المحاكم غير متوفر إلا في ٣ من أصل ١٠ من كانتونات الاتحاد. وفي جمهورية صربسكا، التي لا يوجد فيها هيكل لشرطة المحاكم، لا يزال يتعين على السلطات التشريعية أن تسن القوانين المناسبة.

١٠ - وخلافاً للتقدم الذي تحقق في كثير من مجالات الولاية الرئيسية، واجهت البعثة عرقلة وتعطيلاً خطيرين في مهمتين رئيسيتين وهما: إدماج أفراد الشرطة البشناق والكروات للكانتون ٧ (المهرسك - نيريتفا) وفي إنشاء دائرة حدود الدولة. وفي موستار، رفضت السلطات الكرواتية العليا السماح لأفراد البشناق بالعمل في الجزء الغربي من المدينة الذي يسيطر عليه الكروات في نفس المبنى الذي يعمل فيه نظراؤهم الكروات. ولم تفلح التدخلات التي جرت على مستوى رفيع مع المسؤولين في الكروات المحليين ومع القيادة الكرواتية العليا، بما في ذلك المسعى المشترك الرسمي الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والمهرسك وقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات ومكتب الممثل السامي، وقد قوبلت هذه التدخلات وهذا المسعى بحملة سياسية معادية. وتؤثر العرقلة التي يقوم بها الكروات المحليون في جميع جوانب العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي في الكانتون ٧، بما في ذلك عمليات العودة إلى الجانب الغربي من موستار وعمليات الإجلاء منه. وعلى الرغم من حدوث بعض التحرك في الجوانب التقنية من إدماج وزارة الداخلية للكانتونات، كتحسين الدوريات وتخطيط الأمن المشترك، فإن هذه الإنجازات تعتبر جزئية بالنظر إلى نطاق المساعدة الدولية وأهداف تنفيذ السلام.

١١ - كما قوبل إنشاء دائرة الحدود التابعة للدولة بعرقلة سياسية وإدارية وتأخيرات. وكان الممثل السامي مضطراً لفرض قانون دائرة الحدود في ١٣ كانون الثاني/يناير، في أعقاب فشل البرلمان مرة أخرى في سن التشريع اللازم. بيد أن مجلس الرئاسة المشترك قد أبدى حالياً درجة من الالتزام بهذا المشروع الهام. وقد واصلت البعثة الإصرار على طابع الاحتراف والشفافية لهيكل الدائرة. ولبلوغ ذلك الهدف، أعدت البعثة مشروع هيكل تنظيمي يتضمن منصب مفوض مهني وخطة تنفيذ من ثلاث مراحل وقامت بنشر أول فريق للدعم التنفيذي في مطار سراييفو لإعداد الشرطة هناك للانتقال إلى دائرة الحدود التابعة للدولة. وقد وافق مجلس الرئاسة على هذا المجهود وسيبدأ العمل على تنفيذه.

١٢ - وقدمت حكومة النمسا مساعدة سخية في عقد ثلاث دورات تدريبية متعددة الأعراق في مركز تدريب الدرك في غراز. وسيلزم القيام بدورتين أخريين في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وتأمل البعثة بأن يلقي طلبها بإجراء دورتين لتدريب المدربين في موعد لاحق من هذه السنة رداً إيجابياً، وذلك لإنجاز المتطلبات الأولية. وتم العثور على موقع لمركز التدريب الدائم في برتشكو. ويلتمس التمويل من المانحين لأعمال التجديد اللازمة. وقد قدم هذا المقترح إلى ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا لكي ينظر فيه. كما قدمت حكومة سويسرا عرضاً سخياً بتقديم التدريب المتخصص لتسعين فرداً آخرين.

إصلاح الشرطة

١٣ - يهدف برنامج إصلاح الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى تعزيز المهارات التقنية ومهارات القيام بأعمال الشرطة على نحو ديمقراطي وذلك من خلال الرصد النشط، وإسداء المشورة، وعمليات التفتيش الاقتحامي، والتدريب في الفصل وفي الميدان، والتطبيق الصارم للسياسات المتعلقة بعدم الامتثال، وسحب المصادقة على ضباط الشرطة في حالة عدم تعاونهم أو انتهاكهم لحقوق الإنسان، ومن الأدوات الهامة لإنجاز هذه المهمات تواجد ضباط قوة الشرطة الدولية مع زملائهم من الشرطة المحلية. وبحلول ١ آذار/مارس، كان هناك ٦٤٣ من ضباط قوة الشرطة الدولية متواجدين مع أفراد الشرطة المحلية في ٢٠٤ مواقع للشرطة المحلية. ويعمل أفراد الشرطة في اثنين وخمسين مركز شرطة على مدار الساعة.

١٤ - وقد حقق برنامج التواجد المشترك في أماكن العمل نتائج ملموسة. وتحسنت استجابة الشرطة المحلية لنصائح قوة الشرطة الدولية وتدخلاتها بشكل ملحوظ، خاصة فيما يتعلق بالتحقيق في القضايا الجنائية وإعداد الخطط الأمنية قبيل الأحداث أو المظاهرات الرئيسية. وسيكون لهذه النتائج أهمية خاصة في الفترة السابقة للانتخابات البلدية التي ستجري في ٨ نيسان/أبريل. وقد أدى الوعي المتزايد للسكان المحليين بحضور المراقبين الدوليين إلى ازدياد عدد الشكاوى المقدمة، ليس فقط ضد الشرطة، بل وكذلك ضد الهيئات الأخرى التابعة للوزارة. وقد شكل ذلك مصدر معلومات دقيقة لبعثة الأمم المتحدة، مما سمح لها بتوجيه الموارد بطريقة أكثر فعالية.

١٥ - ولا تزال عمليات التفتيش العشوائية التي تقوم بها قوة الشرطة الدولية لمراكز الشرطة تكشف عن وجود حالات لعدم التقيد بسياسات قوة الشرطة الدولية. ومن الحالات التي تدعو إلى القلق بصورة خاصة وجود وكالات استخبارات ينتمي أعضاؤها إلى عرق واحد داخل مباني شرطة يعمل فيها أفراد من أعراق متعددة. وهذا يخلق شعوراً بعدم الثقة والتخوف ويعوق جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء قوات شرطة تتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة. وفي ٩ شباط/فبراير، قامت قوة الشرطة الدولية، بدعم من قوة تثبيت الاستقرار، بعملية تفتيش عن الأسلحة في مركز شرطة غلاموتس ومبنى وزارة الداخلية في الكانتون العاشر في ليفنو ومركز شرطة ليفنو. واكتُشف مجمع استخبارات سري ادعى الوزير أنه لا يستطيع دخوله. وصودرت أسلحة ومتفجرات ومعدات تصنت وأشرطة

وملفات غير مصرح بها. وقدمت قوة الشرطة الدولية إلى الممثل السامي طلبا بعزل عدد من الموظفين المسؤولين عن هذه الأنشطة غير المشروعة.

١٦ - والسبيل إلى تحقيق إصلاح مستدام للشرطة هو التدريب المهني، وينبغي أن تصبح عملية تدريب الشرطة بحد ذاتها نشاطا قائما بذاته على المدى البعيد. لذلك حولت بعثة الأمم المتحدة أنشطتها للتدريب المتطور إلى تدريب مدربي الشرطة المحليين. وتشمل أنشطة التدريب الحالية لبعثة الأمم المتحدة برنامجا لتنمية المهارات الإدارية والقيادية، يهدف إلى تدريب ١٠٦٤ من أفراد الشرطة المحلية الذين يمارسون وظائف إشراف. وتقدم حاليا دورة دراسية في مجال التوعية بقواعد المرور لتدريب مدربي أفراد الشرطة المحلية، كما يجري وضع برنامج للتدريب الإضافي على استخدام الأسلحة النارية. وتستعرض البعثة حاليا أنشطتها التدريبية بهدف إلغاء هذا الجزء من عملها تدريجيا.

١٧ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)، يستمر مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إجراء تحقيقات مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان التي يتهم أفراد الشرطة المحلية بارتكابها، ورصد الطريقة التي يعالج بها موظفو إنفاذ القانون المحليين التحقيقات في القضايا ذات الأهمية الحاسمة. وقد سحب مفوض قوة الشرطة الدولية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ التصديق على سبعة من مسؤولي الشرطة في الاتحاد، بعد أن ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان.

١٨ - وحققت قوة الشرطة الدولية تقدما فيما يتعلق بتحسين إجراءات إلقاء القبض على المتهمين واحتجازهم لدى الشرطة في جمهورية صربسكا وفي الاتحاد. وعقب قيام قوة الشرطة الدولية بعمليات مراجعة لأدق التفاصيل بمراكز الشرطة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وما تبع ذلك من إنشاء فريق عامل في وزارة الشؤون الداخلية للاتحاد، أعدت مشاريع إجراءات وأحكام قانونية جديدة لتنظيم عمليات إلقاء القبض والاحتجاز لدى الشرطة على أساس المعايير الأوروبية، وسوف تختبر هذه الإجراءات والأحكام في مراكز شرطة مختارة. كذلك اتبعت فرقة العمل المعنية بالإسكان المنشأة حديثا والمكونة من موظفين في مجال حقوق الإنسان وأفراد شرطة تابعين لقوة الشرطة الدولية نهجا صارما في سعيها لرصد أعمال الشرطة المحلية فيما يتعلق بعمليات الطرد القانوني من البيوت، من أجل تشجيع الأقليات على العودة، ولا سيما طرد أفراد قوات الشرطة الذين يحتلون البيوت بشكل غير مشروع.

تقييم النظام القضائي

١٩ - يجب أن تكمل إعادة هيكلة الشرطة بالإصلاح القضائي لضمان إقامة دولة القانون. وقد كشفت التقييمات القضائية التي أجرتها البعثة بصورة منتظمة عن وجود عقبات سياسية ومؤسسية وتقنية تحول دون أداء النظام القضائي لعمله على الوجه الصحيح.

٢٠ - ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، أصدرت بعثة الأمم المتحدة ثلاثة تقارير عامة تتضمن توصيات محددة لتحسين الممارسات والإجراءات القضائية. ونتج عن التقرير المتعلق بأوامر القبض، والعفو والمحاکمات الغيابية إقرار تدابير علاجية في المحاكم التابعة لكانتون سرايفو وبلديتها. وكشف التقرير المؤقت عن الاحتجاز المطول أن نقص اللوائح التنظيمية الواضحة فيما يتعلق بالولاية القضائية المشتركة بين الكيانين يشكل سببا رئيسيا لفترات الاحتجاز الطويلة بشكل غير مقبول في القضايا الجنائية. ووضعت منهجية لمتابعة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالموضوع على مستوى البلاد. ودفعت الاستنتاجات الموجزة المتعلقة باستقلال النظام القضائي، والتي تمخضت عنها المؤتمرات التي اشتركت في تنظيمها البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وزارة العدل في الكانتون ٩ (سرايفو) إلى فصل ميزانية الوزارة عن ميزانية المؤسسات القضائية. وتنوي البعثة استخدام ميزانية الكانتون ٩ كنموذج للإصلاح القضائي في كافة أنحاء البلاد.

براتشكو

٢١ - أنجزت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مهمتها المتمثلة في إنشاء قوة شرطة موحدة متعددة الأعراق في مقاطعة برتشكو بنجاح مع بدء دائرة الشرطة في مقاطعة برتشكو عملها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتم تخفيض عدد أفراد الشرطة من ٣٨٦ إلى ٣٢٠ فردا، ٤٥ في المائة منهم من الصرب و ٣٧ في المائة من البشناق و ١٦ في المائة من الكرواتيين و ٢ في المائة من أعراق أخرى. وكان اختيارهم على أساس المؤهلات المهنية مع مراعاة الواجهة لتركيبية السكان المحليين والتطور السكاني لمقاطعة برتشكو. ومن المؤمل أن يترك نجاح قوة شرطة مقاطعة برتشكو المتعددة الأعراق أثرا طيبا على تنفيذ اتفاق دايتون في البوسنة والهرسك ككل.

٢٢ - وسعيا لتسهيل قيام الشرطة بعملها على نحو فعال في جميع أنحاء مقاطعة برتشكو، تفاوضت بعثة الأمم المتحدة مع الكيانين المتجاورين بشأن اتفاق يتعلق بحقوق العبور والتعقب الفوري. وينتظر هذا الاتفاق توقيع وزير داخلية جمهورية صربسكا. وعقدت بعثة الأمم المتحدة أيضا اجتماعات للتشاور في بانيا لوكا وسرايفو بهدف التوصل إلى اتفاقات بشأن توفير خدمات الطب الشرعي. وستسمح تلك الاتفاقات عند إبرامها، لدائرة الشرطة التابعة لمقاطعة برتشكو بالعمل بصورة مستقلة مع الاعتماد في نفس الوقت على كل من الكيانين لمساعدتها. ويساعد الخبراء القضائيون التابعون لبعثة الأمم المتحدة أيضا المشرف على مقاطعة برتشكو على صياغة النظام الأساسي الجديد لمقاطعة برتشكو وقانون الإجراءات الجنائية/الشرطة القضائية والمجالات ذات الصلة بذلك من قانون الشؤون الداخلية والنظام الداخلي للمحاكم واللجنة القضائية.

ميثاق تحقيق الاستقرار

٢٣ - اقترحت بعثة الأمم المتحدة أثناء مائدة العمل التابعة لميثاق تحقيق الاستقرار المعنية بالقضايا الأمنية، المنعقدة في أوصلو يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، إنشاء كلية شرطة في جنوب شرق أوروبا يكون مقرها

سرايفو أو أي مكان آخر في المنطقة، بهدف مواصلة أنشطة إصلاح الشرطة فيها مع الأبعاد الإقليمية الأوسع نطاقاً. وكرر هذا الاقتراح أثناء دورة مائدة العمل المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير في سرايفو. وأكد الرئيس في استنتاجات دورة سرايفو على أن الحلقات التدريبية ينبغي أن تقوم على أساس إقليمي بالنسبة لكبار مسؤولي الشرطة والخبراء في مجال الجريمة المنظمة وأيضاً فيما يتعلق بإدارة الحدود، على أن مثل هذه المشاريع سوف تستفيد من تجربة الأمم المتحدة ومساهماتها المحتملة. وستستمر بعثة الأمم المتحدة في المشاركة في آليات ميثاق تحقيق الاستقرار في هذه المناطق وفي غيرها.

ثالثاً - تنسيق منظومة الأمم المتحدة

٢٤ - ركز ممثلي الخاص اهتمامه، ضمن قيامه بدوره كمنسق لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على البرامج التي تدعم عودة اللاجئين والمشردين (بما في ذلك إزالة الألغام) وتعزيز حقوق الإنسان، ورفاه الأطفال، والتعليم والثقافة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الإسهام في عمليات العودة المستدامة عن طريق كفالة أن توفر الشرطة المحلية الأمن الكافي إزاء أنشطة الإجرام والتخويف التي ترتكب بدوافع عرقية. ويعد الإسراع ببرنامج نقل أفراد الشرطة المنتمين إلى الأقليات والمساعدة في تطوير هيئات قضائية محلية فعالة ونزيرة إسهامات هامية في هذا الصدد. وثمة تحد جديد يواجه المفوضية هو تشجيع دعم برنامج اللاجئين في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وما لم يتوفر التمويل لهذه المشاريع سيظل من الصعب تحقيق عمليات العودة واستدامتها في أنحاء المنطقة.

٢٥ - ونظراً لكون إزالة الألغام أمراً حاسماً بالنسبة لعمليات العودة، فقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برامجه الهادفة إلى زيادة تعزيز المهتمين التنظيمية والتنسيقية للمراكز الوطنية لأعمال إزالة الألغام في سياق الخطة الوطنية الموضوعية حديثاً لأعمال إزالة الألغام. وتمشيا مع ذلك يقوم البرنامج الإنمائي بالاتصال بالجهات المانحة لتأمين الدعم المالي لإطار عمل مدته ثلاث سنوات لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. ونظمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مسابقة فنية للأطفال ضمن برنامج التوعية بالألغام.

٢٦ - كما واصل البرنامج الإنمائي برنامج البيئة والعمالة القروية الذي يضطلع به بنجاح ويركز على الهياكل الأساسية الصغيرة والعمالة من أجل مساعدة العائدين من تلقاء أنفسهم على تحقيق الأمن الاقتصادي.

٢٧ - وتكثفت الأنشطة المشتركة التي تقوم بها البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبعد استعراض المفوضية لمواد تدريب قوة الشرطة الدولية في مجال حقوق الإنسان واستقصاء أنشطتها الميدانية، أعد منهج تدريبي مستكمل للقوة. وقد أسهم التدريب المشترك لأفراد رصد حقوق الإنسان المتواجدين مع قوة الشرطة الدولية في مجال

مسائل الملكية في إنجاز عمليات الإخلاء القانوني للممتلكات بنجاح. كما أحرز مشروع نموذجي لمعالجة العنف ضد المرأة مقره في زينتسا نجاحا ومن المرجح تكراره في مناطق أخرى. وقام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جيري دينستبييه بزيارة البوسنة والهرسك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢٨ - وفيما يتعلق باحتياجات الأطفال، عقدت اليونيسيف عدة حلقات دراسية للمهنيين العاملين في مجال الصحة وتوصلت إلى اتفاق لإنتاج برامج تلفزيونية وطنية للأطفال تغطي الكيانين. كما أجرت اليونيسيف دراسة استقصائية عن الحالة النفسية لحوالي ٢٠٠٠ طفل مشرد. وتدعو نتائج الدراسة إلى القلق البالغ بشأن مستقبل أولئك الأطفال وتتطلب تدخلا أفضل توجيهها.

٢٩ - وفي مجال التعليم، وهو مجال يغلب أن يكون حساسا من الناحية السياسية، استضافت اليونسكو ندوة دولية تناولت التغييرات اللازمة إدخالها على نظام التعليم الحالي من أجل تسهيل عمليات العودة وتحسين نوعية التعليم. واستمر في موستار العمل على إعادة بناء الجسر القديم والجسر المتعرج (كريفيا كوبرييا) اللذين أهما أثناء العواصف التي هبت في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وسيعقد في أوائل آذار/مارس مؤتمر للمانحين لذلك الغرض ولإصلاح موستار.

٣٠ - ويقوم البنك الدولي حاليا بتنفيذ ١٨ مشروعا في البوسنة والهرسك بتكلفة تبلغ ٤٧١,١ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة. كما ووفق خلال عام ١٩٩٩ على ستة مشاريع/ائتمانات جديدة، ويجري حاليا إعداد مقترحات لعدة مشاريع إضافية. وسيتركز التشديد مستقبلا على الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد القائم على السوق والإصلاحات الهيكلية.

رابعا - تعزيز فعالية البعثة

٣١ - كما أشير في تقرير الأخير، تم إحراز تقدم كبير في تحقيق هدي البعثة المتمثلين في إعادة تشكيل الشرطة وإصلاحها الأوليين، ولكن هذا التقدم سيظل ظاهريا وغير تام ما لم تتخذ تدابير شاملة لكشف التدخل السياسي والفساد والجريمة المنظمة والقضاء عليها في هيئات إنفاذ القوانين.

٣٢ - وسيشكل اتباع البعثة لنهج العمليات القائم على النتائج (كما في ذلك التواجد التام المشترك والاستخدام الواسع لعمليات المراجعة الدقيقة للحسابات والتدخل لدى الهيئات القضائية) تحديا للسياسيين المتطرفين القوميين والجريمة المنظمة. وتعتقد البعثة أنه من أجل إزالة العقوبات الباقية أمام إعادة تشكيل الشرطة والهيئة القضائية والاضطلاع

بعمليات فعالة ومحترفة وناجحة، لا بد من توفر الثقة التي يولدها لديها معرفة أن أفرادها وممتلكاتها سالمة في مأمن. وعلى ذلك، يواصل ممثلي الخاص استكشاف الخيارات المختلفة لمعالجة الاحتياجات الأمنية الممكنة للبعثة مستقبلاً.

خامسا - ملاحظات

٣٣ - رغم استمرار الصعوبات، تم إحراز تقدم إضافي في إعادة تشكيل الشرطة، واستعراض النظام القضائي وإنشاء قوة الشرطة الموحدة في برتشكو. وبدأت البعثة مبادرات هامة للإسراع بالتغييرات في التشكيل العرقي للشرطة المحلية، وتحسين التعاون بين شرطة الكيانين، وتجريد إدارتي الشرطة المحليتين من الطابع السياسي، والنهوض بإنشاء شرطة المحاكم. غير أنه تعين على البعثة أن تتخذ إجراء قويا في سعيها للتغلب على استمرار العرقلة والمقاومة والتعطيل في بعض المجالات الرئيسية. وبالرغم من نص وروح إعلان نيويورك المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (انظر S/1999/1179)، تأخر تنفيذ قوة الحدود التابعة للدولة. ورفضت السلطات الكرواتية البوسنية في موستار بشكل صارخ أن تدمج وزارة الداخلية وقوة الشرطة المحلية في الجانب الغربي من موستار. ولم تلتزم جمهورية صربسكا بالمعايير الرئيسية لتجنيد الأقليات. وستحتاج البعثة إلى دعم من مجلس الأمن والدول الأعضاء ذات النفوذ لدى السلطات الكرواتية البوسنية والصربية البوسنية من أجل التغلب على مقاومة هذه المساعي الهامة.

٣٤ - وقد دلت هذه التطورات مرة أخرى على أن إحراز تقدم ملموس في البوسنة والهرسك، وإن كان ممكنا، يقتضي اشتراكا دوليا مكثفا ومنسقا ونشيطا. وقطعت البعثة شوطا في إعادة تشكيل الشرطة وإصلاحها، وهما العنصران الرئيسيان لولايتها. غير أنه لا تزال هناك مجالات كثيرة يتحتم على البعثة أن تعمل فيها مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على تحقيق الأهداف المشتركة في مجالات المسؤولية المشتركة. وستظل هذه المجالات تشكل تحديا تنسيقيا، ومن الضروري في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الموارد المحدودة، أن تضاعف جميع المنظمات الدولية المشتركة في تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك جهودها لإحراز تقدم في الوقت المناسب.

٣٥ - ويرتبط التقدم في بعض المجالات بإدخال تحسينات على الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة الأوسع. ويشكل تعهد الحكومة المنتخبة حديثا في كرواتيا باحترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك والتعاون مع شعبها ومع المجتمع الدولي تطورا يحظى بالترحيب. وإني أتطلع إلى تعاون حقيقي مع حكومة كرواتيا بشأن المسائل التي تؤثر على عمل البعثة.

٣٦ - وعندما أذن مجلس الأمن في قراره ١١٨٤ (١٩٩٨) بإنشاء برنامج لتقييم النظام القضائي، كان من رأي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن من الممكن إنجاز تقييم أساسي للنظام القضائي والتقارير المتصلة بهذا التقييم في غضون سنتين تقريبا من بداية البرنامج. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن البرنامج لم يبدأ إلا في نهاية عام ١٩٩٨،

فسيوضح أن الخبراء القضائيين للبعثة قد اضطلعوا بعمل ممتاز في التقييم الأولي، إلا أنه سيغدو واضحاً، بنظرة مستقبلية، أن تنفيذ إصلاح النظام القضائي لم يتجاوز أولى مراحله. وسيتواصل في ربع السنة المقبل ظهور النتائج من جزء كبير من الدراسة الاستقصائية للبعثة، وذلك عندما توضع عدة تقارير موضوعية في صيغتها النهائية. وستعالج هذه التقارير التأخيرات في النظام القضائي، وإنفاذ أوامر المحكمة، واستعمال خبراء المحكمة وإساءة استعمالهم، والتدخل السياسي في الجهاز القضائي، وفحص سجلات الشركات. ومتى اكتمل هذا العمل بحلول نهاية العام الحالي، سيكون قد تم إنجاز برنامج تقييم الجهاز القضائي الذي تضطلع به البعثة.

٣٧ - ووفقاً لما ذكر في تقريره السابق، يقوم برلمانا الكيانين حالياً بالنظر في تشريع يشمل استعراض مؤهلات جميع المدعين العامين والقضاة في البوسنة والهرسك وأدائهم وتعييناتهم. ومن المتوقع أن يجري في الاستعراض تقييم الأداء المهني لما يقدر بـ ٨٠٠ موظف قضائي، كما تنص مسودة التشريع على إنشاء نحو ٢٣ لجنة مستقلة. وقد بدأت البعثة، في حدود ولايتها وفي ظل التنسيق العام للممثل السامي، في الاستعداد لأداء دورها في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى دعم هذا المشروع المهم؛ ولكي تتمكن من تلبية تلك الحاجة وغيرها من الحاجات المستمرة المتعلقة برصد المنظمات والهياكل والإجراءات القضائية ومراقبتها وفحصها، وفق الولاية التي عُهد بها إلى قوة الشرطة الدولية التابعة لها بموجب المرفق الثاني من اتفاق دايتون، وفي حدود المستويات الحالية للموظفين.

٣٨ - وقد كان مشروع البعثة الخاص الرامي إلى تشكيل وحدة شرطية تابعة للبوسنة والهرسك للمشاركة في إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إسهاماً رمزياً مهماً في تعزيز كيان الدولة. وفي شباط/فبراير، نجحت أولى هذه الوحدات، وتتألف من ١٦ شرطياً من كلا الكيانين والفئات العرقية الثلاث جميعها، في اجتياز عمليات فحص السوابق ودورة تدريبية لمدة أسبوعين وفرنهما قوة الشرطة الدولية. ويُنتظر نشر الوحدة ضمن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولهذا المسعى أكثر من مجرد قيمة رمزية إذ أن هؤلاء الشرطيين لن يسهموا فحسب في بعثة حفظ السلام في مكان من العالم تلزم فيه هذه الخدمات، ولكنهم سيحصلون أيضاً على خبرة دولية قيمة جداً يفيدون بها مهنتهم عند عودتهم إلى الوطن.

مرفق

تشكيل قوة الشرطة الدولية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٠

٢١	الاتحاد الروسي
٣٢	الأرجنتين
١١٧	الأردن
٥٣	اسبانيا
٥	استونيا
١٦٣	المانيا
٣٠	اندونيسيا
٣٠	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٣	ايسلندا
٢٠	إيطاليا
١١٣	باكستان
٣٣	البرتغال
٣٥	بلغاريا
٢٩	بنغلاديش
٥١	بولندا
٥	تايلند
٣١	تركيا
٢	تونس
٢٩	الدانمرك
١٨	رومانيا
١٦	السنغال
٥٤	السويد
٦	سويسرا
١١	شيلي
٩٨	غانا
١٠٥	فرنسا
١١	فنلندا
١٤	فيجي
١٩	كندا
٧	كينيا
٢	ليتوانيا

٤٣	ماليزيا
٣٣	مصر
٧٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢١	النرويج
٣٧	النمسا
١٨	نيبال
١٥	نيجيريا
١٢٣	الهند
٣٧	هنغاريا
٥٢	هولندا
١٧٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٧	اليونان
١ ٨٣٧	المجموع

الحاشية

يعزى اختلاف عدد مراقبي الشرطة المدنية إلى استمرار عمليات تناوب الوحدات العسكرية وإلى نقل عدد من الضباط مؤخرا إلى إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

— — — — —